مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية بولاية البليدة

Contribution of Tax planning in enhancing the Competitiveness of the Economic Institution: A Field study in the state of Blida

بن عودة أمال[1]*، ونادي رشيد[2]

[1]جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)، ea.benaouda@univ-blida2.dz
[2]جامعة البليدة 2- لونيسي علي (الجزائر)، ouennadi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 18 / 05/ 2021 تاريخ القبول : 21 / 07/ 2021

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التسيير الجبائي ومختلف أدواته المتمثلة في الخيارات الجبائية والتحفيزات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية لولاية البليدة على تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة ميدانية، ولهذا الغرض تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والذي وزع على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها 25 مفردة من أصل 35 مفردة، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في مؤسسات عينة الدراسة بشكل متباين، حيث تؤثر كل أدواته على تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي؛ الخيارات الجبائية؛ التحفيزات الجبائية؛ تنافسية.

تصنيف Jel : M19; E62.

Abstract:

The purpose of this study is to find out the extent of the contribution of tax planning and its various tools, represented by tax choice and fiscal incentives, of Blida province in enhancing the competitiveness in the economic institution, through a field study. For this purpose, the questionnaire was adopted as a tool for sample of study community whose size was 25 out of 35 individuals. Through this study, it was concluded that tax planning is practiced differently in the sample institution, and all of its tools affect the competitiveness of economic institutions.

Keywords :tax planning; tax choice; fiscal incentives; competitivity.

Jel classification code :M19 ; E62.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يتميز المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة الاقتصادية اليوم بمستوى عال من التنافسية، وبما أن أسعار المنتجات تتحدد تبعا لقوى العرض والطلب فيجب على المؤسسة العمل على تخفيض التكاليف من أجل ضمان هوامش أرباح أكبر، من بين هذه التكاليف مختلف أنواع الضرائب التي هي بمثابة أعباء مالية تتطلب تجنيد استخدامات من الخزينة.

التسيير الجبائي هو جزء من التسيير العام للمؤسسة، وعليه وجب عليها تغيير نظرتها للضريبة والتي هي بمثابة التزام قانوني، إلى العمل على استخدامها لصالحها وأن تصبح متغيرا فعالا في استراتيجيتها، إذا بدلا من السلبية اتجاه الضريبة الاستعمال الفعال لها من خلال الاستفادة من مختلف الاختيارات الجبائية والتحفيزات الجبائية في زيادة تنافسية المؤسسة.

1-1-الإشكالية الرئيسية: تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول: **ما مدى مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية لولاية البليدة؟**

ويندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05؟

1-2-فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسيير الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05.

1-3-الدراسات السابقة:

- دراسة يحي لخضر، "دور الامتيازات الجبائية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2006-2007. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى قدرة الامتيازات الضريبية على دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ظل الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة التي تحدثها الضريبة؟ ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن الضريبة تؤثر على مؤشرات التنافسية للمؤسسة وهذا من خلال تأثيرها بصفة خاصة ومباشرة على مؤشري التكلفة والربحية.

-دراسة عبد الحق بوقفة، الحاج عرابة، عبد الله مايو بعنوان" أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" مقال منشور في مجلة Global Journal of Economics and Business، المجلد (04) العدد (02) 2018، حاولت هذه الدراسة معرفة أثر التحفيز الجبائي الذي تقدمه الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية على

تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت مجموعة من المؤسسات (200) ببعض ولايات الوطن، وكانت أهم النتائج أن للضريبة محل التحفيز الجبائي دور في تحسين الأداء المالي من خلال الوفورات الضريبية الناجمة عن التحفيز.

2-ماهية التسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، وكذلك الب حث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة فيظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.(الحواس، 14-15 افريل 2009، صفحة 02)

عرفه Christine collette على أنه " التسيير الجبائي يعني استخدام الجباية لصالح المؤسسة أي تصبح متغير فعال في استراتيجيتها بدلا من السلبية اتجاهها، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها".(Collette, 1998, p. 22)

كما عرفه Hoffman(19961)"قدرت المكلف بالضريبة لتنظيم أنشطته المالية بطريقة تؤدي إلى الحد الأدنى من التكاليف الجبائية."(Sapah W. N., 2005, p. 23)

يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحقيق الأمن الجبائي:** عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخوف من أي رقابة قد تقوم بها هذه الأخيرة، للتأكد من انتظام المؤسسة تجاه الإدارة الضريبية، فعدم احترامها المؤسسة لالتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر.(عيدة و دمدوم ، 2018، صفحة 93)
- **خدمة استراتيجية المؤسسة :** من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وذلك بإدماج المتغير الجبائي في قرار التسيير، وبتالي الفعالية الجبائية هي مفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة.
- **ضمان الفعالية الجبائية:** من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية مباشرة.(عيدة و دمدوم ، 2018، صفحة 94)
- **التحكم في العبء الجبائي:** يساعد التسيير الجبائي على تخفيف العبء الضريبي للممولين وبالطرق القانونية لذا فإنه يحقق للمكلف الفرصة الكاملة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية على أساس سليم.(مسعودي و طالبي ، 2019، صفحة 454)

2-1- الخيارات الجبائية :

يستند التسيير الجبائي على حرية التسيير الذي يعطى الفرصة للمؤسسة لاتخاذ القرار من خلال المفاضلة بين الخيارات التي يراها مناسبة (Menchaoui, 2015, p. 61)، وعلى المسير الجبائي للاستفادة من مختلف الاختيارات الجبائية الذي يتيحها القانون، من خلال ما يلي:

- **المفاضلة بين طرق الاهتلاك:** يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الآثار الإيجابية من خلاله.(بوقفة، عرابة ، و مايو، 2018، صفحة 212)

- **خيار التمويل:** إن إلمام المسير الجبائي بالتشريعاتا لجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادرالتمويل المختلفة والوفرات الضريبية التي تحققها المؤسسة،وعلى أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها.
- **ترحيل العجز:**في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق.(المديرية العامة للضرائب ، 2021، صفحة 35)
- **إعادة استثمار الأرباح: حيث** تستفيد المؤسسة من تخفيض ضريبي عن الأرباح الصافية المحققة في دورة الاستغلال والتي قررت المؤسسة إعادة استثمارها.(لخضر، 2007، صفحة 31)
- **إعادة استثمار فائض القيمة عن التنازل:** تمت التفرقة بين فوائض القيم الناتجة عن التنازلات تبعا لمدة الحيازة للتمييز بين معدلات الإخضاع 70% بالنسبة لقصير المدى (03 سنوات على الأقل) و35% بالنسبة لطويل المدى (أكثر من 03 سنوات).
- **إعادة تقييم الاستثمارات:** إعادة التقييم هي عملية ترتكز على إدخال تعديلات على مختلف أصول المؤسسة وهذا بأخذ بعين الاعتبار التضخم والتدهور المستمر للعملة الوطنية.(لعشيشي، 2010، صفحة 78)

2-2- التحفيزات الجبائية :

يطرحالتشريع الجبائيالجزائري مجموعة من التحفيزات التي يمكن للمؤسسات الاستفادة منها مقابل التقيد بشروط يحددها القانون، تتم الاستفادة من التحفيزات الجبائية التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار المقدمة من الهيئات الداعمة للاستثمار في النظام العام (بحيث سيتم التركيز على التحفيزات في مناطق الشمال كون أن عينة دراستنا تشمل مؤسسات ولاية البليدة) وتتمثل في إعفاءات وتخفيضات للضريبة لفترة معينة:

أ-التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تستفيد المؤسسات التي تم إنشاءها في إطار الوكالةمن التحفيزات الجبائية التالية:

الجدول (1) : التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مرحلة الإنجاز	- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛ - الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛ - الإعفاء من حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني؛ - الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري على الأملاك العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS؛ - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
تمنح التحفيزات المذكورة أعلاه (مرحلة الاستغلال) لمدة ثلاث (03) سنوات بعد دخول النشاط، ويمكن تمديد هذه الفترة إلى (05) سنوات بعد توفير المستثمر 100 منصب شغل عند بدء النشاط	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/.
تاريخ الاطلاع: 2021/03/02.

ب-التحفيزات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: هذه التحفيزات فيما يلي:

الجدول (2) : التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

مرحلة الإنجاز	- تطبيق المعدل المخفض بنسبة (5%) الحقوق الجمركية للتجهيزات والمستوردة؛ - الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA؛ - الإعفاء من حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني؛ - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS؛ - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛ - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
تمنح التحفيزات المذكورة أعلاه (مرحلة الاستغلال) لمدة ثلاث (03) سنوات بعد دخول النشاط	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقعالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:http://www.ansej.org.dzتاريخ الاطلاع: 2021/03/15

ج-التحفيزات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC : يقدم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نفس التحفيزات الجبائية والامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تطرقنا إليها سابقا، وعلى مرحلتين كذلك مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.

د-التحفيزات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تستفيد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الامتيازات الضريبية، وتتمثل فيما يلي:

الجدول (3) : التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

مرحلة الإنجاز	- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة؛ - الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA على مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛ - الإعفاء من حق نقل الملكية، الاقتناعات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛ - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS لمدة 03 سنوات؛ - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG لمدة 03 سنوات؛ -إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 3 سنوات.
الاستفادة من تخفيض على ضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد انقضاء فترة الإعفاءات (03 سنوات)، وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون الاخضاع الضريبي كتالي: - السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%؛ - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%؛ - السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الوكالة الوطنية لتسيير القرضالمصغر:https://www.angem.dz/.تاريخ الاطلاع: 2021/03/21.

3-التنافسية:

وعرفت كذلك التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على التطور على المدى الطويل في القطاع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال الوصول إلى مستويات الربحية أعلى من الربحية المتوسطة للقطاع. (Detrie, 2005, p. 124)

ويمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات وهي كالتالي:(صامدي، 2013، صفحة 96)

- **مقياس الربحية :**تدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الربح على مدى تنافسيتها من خلال المفاضلة بين التكلفة الأقل والتميز في جودة منتجاتها، ولذلك يمكن اعتبار الربحية ومعدل اتنموها عبر فترة من الزمن من أهم المؤشرات على تنافسيتها للمؤسسة.
- **تكلفة الصنع :**تعد تكلفة الصنع في مؤسسة ما مؤشرا للتنافسية بالقياس مع مثيلاتها فيالصناعة، إذا ارتفاع التكلفة يعني أن المؤسسة لديها مشكلة في قدرتها التنافسية، وقد يعزى ذلك إلى عدةأسباب منها انخفاض إنتاجيتها،أو ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج.
- **معدل الإنتاجية الكلية :** يدل معدل الإنتاجية الكلية على مدى كفاءة المؤسسة، وبذلك يمكن للمؤسسة قياس تنافسيتها من خلال مقارنة معدلات إنتاجيتها الكلية بإنتاجية منافسيه. وهي أيضا مؤشرعلى قدرةاستخدام المؤسسة لمجوداتها بكفاءة، ولايمكن أن يتحقق ذلك إلا بارتفاع مستوى الطلب الكلي على ماتقدمه من منتجات تفي باحتياجات العملاء.
- **الحصة السوقية :**كلما كانت حصةالمؤسسة منا لسوق أكبر، ازدادت الربحية بافتراضات العوامل الأخرى وتمّثل الحصة السوقية انعكاسا لمدى الجاذبية، فالمنتجات التي تطرحها المؤسسة وتفوقها على الآخرين.

4-الدراسة الميدانية:

من خلال هذا المحور سنحاول دراسة تأثير التسيير الجبائي على تنافسية المؤسسات من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية البليدة، في هذا الجزء سيتم شرح الطريقة التي تم الاعتماد عليها في دراسة العلاقة بين متغيرات دراسة.

4-1-أبعاد الدراسة:

تمثلت أبعاد الدراسة في أبعاد زمنية ومكانية وأخرى بشرية ويمكن إبرازها كالتالي:

- **البعد المكاني:** تمت الدراسة في ولاية البليدة كونها تعتبر منطقة صناعية وتم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها (كبيرة، متوسطة، صغيرة) وعلى اختلاف نشاطها (تجارية، إنتاجية، خدماتية).
- **البعد الزماني**: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من 15_02_2021 إلى 10_04_2021، وهي الفترة التي تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.
- **البعد البشري** : لقد مست الدراسة رؤساء مصالح المحاسبة والمالية في المؤسسات كونهم الأدرى بماهية التسيير الجبائي والعناصر التي يتضمنها سواء التحفيزات أو الخيارات الجبائية.

4-2-أداة الدراسة:

لقد قمنا بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغية التعرف على تأثير التسيير الجبائي على تنافسية المؤسسات وقد تم تقسيمه على النحو التالي:

المحور الأول: يتضمن فقرات تخص أشكال التسيير الجبائي (التحفيزات الجبائية، الخيارات الجبائية).
المحور الثاني: يتضمن فقرات تخص تنافسية المؤسسات.
المحور الثالث: أسئلة عامة (نوع المؤسسة، عدد العمال، نوع النشاط، مدة النشاط).
وقد تم تقسيم الأسئلة حسب سلم ليكارت الخماسي، كالتالي:

الجدول (04): مقياس ليكارت الخماسي

العبارات	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	موافق	موافق تماما
الأوزان	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين

بعد اختيار معامل لكارت وإعطاء درجة لكل عبارة، يجب الآن أن نقوم بتحديد مجال لقيمة الوسيط المرجح المناسبة لكل درجة، وذلك كالتالي:

- حساب المدى: وهو 5-1=4؛
- قسمة المدى العام على عدد الدرجات 5/4=0,8،
- إضافة هذه القيمة للحد الأدنى للدرجة حتى نحصل على الحد الأعلى لها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

الاتجاه الموافق	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	موافق	موافق تماما
المتوسط المرجح	]1,8-01[	]2,6-1,8[	]3,4-2,6]	]4,2-3,4]	]5-4,2]

المصدر: من إعداد الباحثين

هنا يجب التأكد من صدق الأداة وعدم تناقضها لهذا قمنا بحساب معامل ألفاكرومباخ، ولهذا قمنا بوضع فرضيتين:

- **فرضية العدم $AC \leq 0,6$**
- **فرضية البديل $AC \geq 0,6$**

وهذا عند مستوى المعنوية 0.05.
ويمكن إيضاح النتائج في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج اختبار ألفاكرومباخ

البيان	عدد العبارات	معامل ألفاكرومباخ
ألفاكرومباخ الكلي	**21**	0,727

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة ألفاكرومباخ الكلية أكبر من 0,6 ومنه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم، أي أن استبيان الدراسة يتمتع بالصدق والثبات، وقيمته أكبر من 0,7 ويدل هذا على أن أداة الدراسة تتمتع بثبات جيد.

3-4-مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة في هذه الورقة البحثية يتمثل في المؤسسات الاقتصادية لولاية البليدة على اختلاف نشاطها وحجمها، عينة الدراسة هي عينة عشوائية من هذه المؤسسات حيث تم توزيع 35 استمارة، تم استرجاع 30 منها أما الصالحة للدراسة فبلغ عددها 25 استمارة، وكان توزيعها كالتالي:

الجدول (07): توزيع عينة الدراسة

البيان		تكرار	النسبة
نوع المؤسسة	شركة أموال	14	%56.0
	شركة أشخاص	8	%32.0
	شركة ذات الشخص الوحيد	3	%12.0
عدد العمال	أقل من 9 عمال	3	%12.0
	من10 إلى 49 عامل	7	%28.0
	من50 إلى 249 عامل	6	%24.0
	أكثر من250 عامل	9	%36.0
طبيعة النشاط	تجاري	7	%28.0
	خدماتي	7	%28.0
	إنتاجي	11	%44.0
مدة النشاط	أقل من5 سنوات	1	%4.0
	من5 إلى10 سنوات	9	%36.0
	أكثر من10 سنوات	15	%60.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

يمكن استنتاج ما يلي من الجدول السابق:

- **عدد العمال**: معظم مؤسسات العينة المدروسة توظف أكثر من 250 عامل وذلك بنسبة 36%، وما نسبته 28% توظف عدد عمال يتراوح من 10 إلى49، أما المؤسسات التي توظف عمالة تتراوح بين 50 إلى249 فتمثل ما نسبته 24%، وتأتي أخيرا الفئة التي توظف عدد يقل عن 09 عامل والتي هي بنسبة 12%.
- **نوع المؤسسة:** 56 % من مؤسسات عينة الدراسة شركات أموال، وهذا راجع للانتشار الواسع لهذا النوع من الشركات، وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات أشخاص بنسبة 32%، وأخيرا شركة الشخص الوحيد بنسبة 12%.
- **طبيعة النشاط:** 44% من مؤسسات عينة الدراسة تمارس نشاط إنتاجي، أما باقي المؤسسات التجارية والخدماتية قدرت بما نسبته 28%.
- **مدة النشاط**: نجد معظم المؤسسات التي تنشط منذ أكثر من عشرة سنوات بنسبة 60%، وهذا راجع لأن عينة الدراسة أغلبها مؤسسات كبيرة، وتليها المؤسسات التي تنشط بين خمس إلى عشرة سنوات بنسبة 36%، وتأتي في المرتبة الأخيرة المؤسسات التي تنشط أقل من خمس سنوات بنسبة 04%.

3-5-نموذج الدراسة

نموذج الدراسة هو عبارة عن شكل بياني يوضح متغيرات الدراسة، وفي هذه الدراسة المتغير المستقل هو التسيير الجبائي بشكليه (التحفيزات، الخيارات الجبائية) والمتغير التابع هو تنافسية المؤسسات، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (01): نموذج الدراسة

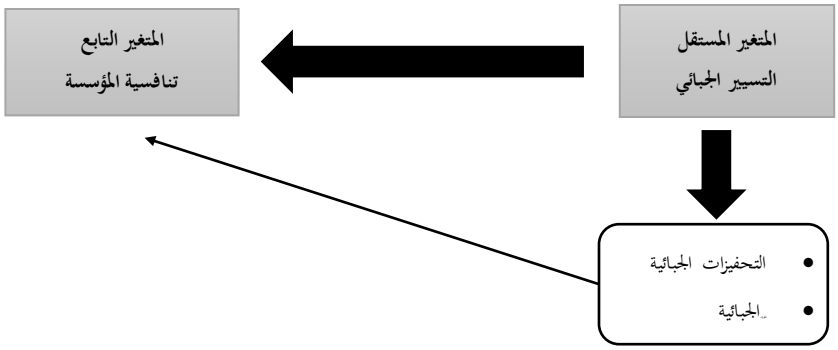

المصدر: من إعداد الباحثين

5-التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة

من خلال هذا الجزء سنقوم بالتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة سواء بالنسبة للتسيير الجبائي أو تنافسية المؤسسات الاقتصادية:

5-1-التحليل الإحصائي الوصفي للتسيير الجبائي

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (08): التحليل الإحصائي الوصفي للتسيير الجبائي

أبعاد التسيير الجبائي	العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
التحفيزات الجبائية	استفادت المؤسسة من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS وفق قانون تشجيع الإستثمار	3.20	1.732	3
	استفادت المؤسسة من إعفاء على الدخل الإجمالي IRG وفق قانون تشجيع الإستثمار	2.36	1.680	2
	استفادت المؤسسة من إعفاءات الرسم على النشاط المهني TAPوفق قانون تشجيع الإستثمار	3.96	0.539	4
	استفادت المؤسسة من إعفاءات الرسم على القيمة المضافة TVA وفق قانون تشجيع الإستثمار	4.00	0.707	4
	استفادت المؤسسة من إعفاءات الرسوم	3.40	1.118	3

	الجمركية DDللسلع المستوردة وفق قانون تشجيع الإستثمار	3.48	1.046	4
	استفادت المؤسسة من إعفاء الرسم العقاري TFوفق قانون تشجيع الإستثمار			
	متوسط التحفيزات الجبائية	3.40	0.382	3
الخيارات الجبائية	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين مختلف طرق الاهتلاك	1.88	0.927	**2**
	تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من خلال التمويل الذاتي	3.64	0.700	**4**
	المؤسسة تلجأ إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل حتى تحقق بعض الوفورات الضريبية	3.96	0.611	**4**
	المؤسسة تلجأ إلى التمويل الإيجاري كبديل للاستدانة حتى تحقق من خلاله جملة من المزايا الضريبية أو الوفرات الضريبية	3.48	0.918	**4**
	إعادة تقييم الإستثمار من بين الخيارات الجبائية التي تلجأ إليها المؤسسة	2.32	0.627	**2**
	تقوم المؤسسة بإعادة استثمار أرباحها كبديل أفضل من توزيعها	3.20	0.913	**3**
	تساهم إمكانية ترحيل الخسائر إلى الأمام في تخفيض العبء الجبائي	3.80	0.577	**4**
	قامت المؤسسة بإعادة استثمار فائض القيمة عن التنازل تبعا لمدة الحيازة	2.68	0.802	**3**
	متوسط الخيارات الجبائية	3.12	0.360	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن أراء أفراد العينة للمحور الأول المتمثل في التحفيزات الجبائية تباينت بين درجة غير موافق وموافق، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور ما بين 2.36 و4.00.

بالنسبة لبعد التحفيزات الجبائية بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3,40، وهي تصب في جانب الحيادية، وهذا بإجماع عينة الدراسة الذي أثبته الانحراف المعياري الذي حدد ب0.382 وهو يبين وجود تشتت ضعيف، فبالنسبة للفقرة الأولى "استفادت المؤسسة من إعفاء على الضريبة على أرباح الشركات IBS وفق قانون تشجيع الإستثمار" كانت في خانة الحيادية بتشتت كبير بحيث أن مؤسسات عينة الدراسة تنقسم إلى شركات الأموال التي تخضع للضريبة على أرباح الشركات وشركات أشخاص والشخص الوحيد الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وظهر ذلك في الفقرة الثانية التي بلغت متوسطها الحسابي 2,36 وانحرافها المعياري1,680.

وبالنسبة للبعد الثاني المتعلق بالخيارات الجبائية بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.12 والانحراف المعياري 0,360 وهذا يثبت أن عينة الدراسة كانت محايدة حول هذا العنصر بالإجماع، فبالنسبة للفقرة الأولى بلغ المتوسط الحسابي 1,88 حيث أن أغلب المؤسسات عينة الدراسة على اختلاف نشاطها تطبق الإهتلاك الخطي، وبالنسبة للفقرة الثانية والثالثة والرابعة بلغ المتوسط الحسابي 3.64 ،3.96، 3.48 على التوالي أي أن المؤسسات حققت وفورات ضريبية من مختلف مصادر التمويل، وبالنسبة للفقرات المتبقية المتعلقة بالاستثمارات في المؤسسة فكانت في الجانب الحيادي فالمؤسسات عينة الدراسة لا تهتم بمختلف الإجراءات المتعلقة بإعادة تقييم الإستثمار، إعادة استثمار الأرباح، وإعادة استثمار فائض القيمة على التنازل.

2-5-التحليل الإحصائي الوصفي لتنافسية المؤسسات

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (09): التحليل الإحصائي الوصفي لتنافسية المؤسسات

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تمتلك المؤسسة حصة سوقية كبيرة مقارنة بالمنافسين	3.84	0.473	4
مؤشر الربحية للمؤسسة مرتفع مقارنة بالمنافسين	3.68	0.557	4
سعر التكلفة للمؤسسة منخفض جدا مقارنة بالمنافسين	3.72	0.737	4
نسبة القدرة على السداد للمؤسسة ضعيفة	2.56	1.158	2
تحقق المؤسسة نسب مردودية عالية	3.48	0.510	4
نسبة الاستقلالية مالية للمؤسسة مرتفعة مقارنة بالمنافسين	3.96	0.455	4
الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة منخفضة	1.88	0.881	2
متوسط تنافسية المؤسسات	3.47	0.313	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

بصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني المتعلق بتنافسية المؤسسات بلغ 3.47 والانحراف المعياري له 0.313، مما يدل على أن جميع أفراد العينة تتجه في جانب الموافقة، وهذا راجع إلى أن المؤسسات عينة الدراسة تمتلك تنافسية عالية من خلال مؤشراتها سواء الحصة السوقية، المردودية، الإنتاجية، معدلات الربحية.

6 -اختبار فرضيات الدراسة

من خلال هذا الجزء سنقوم بإختبار فرضيات الدراسة وذلك إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها من برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

6-1-إختبار الفرضية الرئيسية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في التسيير الجبائي، أما المتغير التابع فهو تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

- **اختبار القدرة التفسيرية للنموذج**

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (10): اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

معامل التحديد R^2	معامل الإرتباط بيرسون r	إختبار فيشر	
		قيمة إختبار فيشر F	Sig
0,239	0,489	7,236	0,013

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- ✓ بلغت قيمة معامل بيرسون 0.489 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بنسبة 49,9%.
- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد 0.239 أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات يفسره التسيير الجبائي بنسبة 23,9%.
- ✓ نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.

- **الانحدار الخطي البسيط:**

سنقوم باختبار تأثير التسيير الجبائي على تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت، وهذا للتأكد من أن معلمات النموذج معنوية، وهنا نكون أمام فرضيتين أساسيتين:

- ✓ H0: عدم معنوية النموذج tt<tc أو sig>0.05.
- ✓ H1: معنوية معلمات ال نموذجtt<tc أو0.05 >sig

وذلك عند مستوى المعنوية 0,05.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير التسيير الجبائي على تنافسية المؤسسات

		ß	إختبار ستودنت	
			قيمة t المحسوبة	Sig
X التسيير الجبائي	Constante	2,139	5,820	0.000
	Total	0,296	2,690	0.013
Y تنافسية المؤسسات				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 ونرفض فرضية العدم H0 ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن التسيير الجبائي يؤثر

على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية:Y=2.139 +0.269X أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات يعود إلى التسيير الجبائي بنسبة 26,9 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

2-6-إختبار الفرضية الفرعية الأولى "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في التحفيزات الجبائية، أما المتغير التابع فهو تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

- **اختبار القدرة التفسيرية للنموذج**

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (12): اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

معامل التحديد R^2	معامل الإرتباط بيرسونr	إختبار فيشر	
		قيمة إختبار فيشرF	Sig
0,234	0.479	7.135	0.010

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- ✓ تشير قيمة معامل بيرسون إلى 0.479 وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية بنسبة 47,9%.
- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد 0.234 أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات تفسره التحفيزات الجبائية بنسبة 23,4%.
- ✓ نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.
- ✓ **الانحدار الخطي البسيط:**

سنقوم باختبار تأثير التحفيزات الجبائية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت، وهذا للتأكد من أن معلمات النموذج معنوية، وهنا نكون أمام فرضيتين أساسيتين:

- ✓ H0: عدم معنوية النموذج tt>tc أو0.05>sig.
- ✓ H1: معنوية معلمات ال نموذجtt<tc أو0.05 >sig

وذلك عند مستوى المعنوية 0,05.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (13): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير التحفيزات الجبائية على تنافسية المؤسسات

إختبار ستودنت		ß		
Sig	قيمة t المحسوبة			
0.000	5.720	2.173	Constante	X التحفيزات الجبائية
0.010	2,590	0.266	Total	
Y تنافسية المؤسسات				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 ونرفض فرضية العدم H0 ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن التحفيزات الجبائية تؤثر على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية:

Y=2.173 +0.266X أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات يعود إلى التحفيزات الجبائية بنسبة 26.6%، والباقي يعود لعوامل أخرى.

3-6-إختبار الفرضية الفرعية الثانية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في الخيارات الجبائية، أما المتغير التابع فهو تنافسية المؤسسات الاقتصادية.

- **اختبار القدرة التفسيرية للنموذج**

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (14): اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

إختبار فيشر		معامل الإرتباط بيرسونr	معامل التحديد R^2
Sig	قيمة إختبار فيشر F		
0.000	21.346	0.694	0.481

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- ✓ بلغت قيمة معامل بيرسون 0.694 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بنسبة 69,4%.
- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد 0.481 أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات تفسره الخيارات الجبائية بنسبة 48,1%.
- ✓ نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.
- ✓ **الانحدار الخطي البسيط:**

سنقوم باختبار تأثير الخيارات الجبائيةعلى تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت، وهذا للتأكد من أن معلمات النموذج معنوية، وهنا نكون أمام فرضيتين أساسيتين:

- ✓ H0: عدم معنوية النموذج tt>tc أوsig>0.05.
- ✓ H1: معنوية معلمات ال نموذجtt<tc أوsig< 0.05

وذلك عند مستوى المعنوية 0,05.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (15): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير الخيارات الجبائية على تنافسية المؤسسات

إختبار ستودنت		ß		
Sig	قيمة t المحسوبة			
0.000	5.970	1.809	Constante	X الخيارات الجبائية
0.000	4.520	0.446	Total	
Y تنافسية المؤسسات				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 ونرفض فرضية العدم H0 ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن الخيارات الجبائية تؤثر على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية:

Y=1.809 +0.446X أي أن أي تغير في تنافسية المؤسسات يعود إلى الخيارات الجبائية بنسبة 44,6 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

7-الخاتمة:

في ظل الظروف المتميزة بشدة المنافسة، أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية أن تفكر في ممارسة حقيقية وفعالة للتسيير الجبائي، تمكنها من التموقع في الوضعية الجبائية الأمثل، الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية أفضل تسمح لها بتحقيق أهدافها، ومن خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها والمتعلقة بمساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية لولاية البليدة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تطبق المؤسسات محل دراسة التسيير الجبائي بشكل عشوائي؛
- قرار التمويل من أهم الخيارات الجبائية التي تهتم بها المؤسسات عينة الدراسة، حيث تحقق مصادر التمويل المختلفة وفرات ضريبية تعزز من خلالها قدرتها التنافسية؛
- توجد علاقة ارتباط بين استخدام التسيير الجبائي وتعزيز تنافسية المؤسسة حيث بلغ معامل بيرسون 48.9%؛
- يوجد علاقة تأثيرية بين استخدام التسيير الجبائي وتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.

8-المراجع:

8-1-المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

جمال لعشيشي. (2010). *محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبيي الجديد*. الجزائر: دار الأوراق الزرقاء.

- **الأطروحات:**

يحي لخضر. (2007). دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة: مؤسسة مطاحن الكبرى. *مذكرة ماجستير* . المسيلة : جامعة محمد بوضياف.

- **المقالات:**

أنور عيدة ، و زكرياء دمدوم . (ديسمبر , 2018). التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة – دراسة ميدانية لمؤسسة لأشغال البناء-. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 04*.

سامي أحمد صامدي. (2013). تحليل تنافسية المصارف الأردنية للفترة 2000-2009. *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، 09*(01).

عبد الحق بوقفة، الحاج عرابة ، و عبد الله مايو. (2018). أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *Global Journal of Economic and Business، 4*(2).

عبد القادر مسعودي ، و محمد طالبي . (2019). مسعودي عبد القادر، طالبي محمد، أثر الجباية على الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصاديةالجزائر. *مجلة رؤى الاقتصادية، 09*(02).

- **المداخلات:**

زواق الحواس. (14-15 افريل 2009). فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار. *الملتقى الدولي الأول حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية*. الجزائر : جامعة المسيلة .

- **القوانين:**

المديرية العامة للضرائب . (2021). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. *المادة 147*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة المالية.

- **مواقع الويب:**

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:https://www.angem.dz، شوهد يوم 2021/03/21.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،http://www.andi.dz، شوهد يوم 2021/03/02.
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، http://www.ansej.org.dz، شوهد يوم 2021/03/15.

2-8/المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livre:**

Collette, C. (1998). *Gestion fiscal des entreprise.* Paris.Edistion Ellipses

Detrie, J. (2005). *strategor.* France: edition dunod.

- **Thése :**

Menchaoui, I. (2015). Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la pereformance fiscale des groupes de societes. *Thése Doctorat*. Tunisie: Université EL MANAR.

Sapah W. N., A. (2005). Tax planning and corporate governance effect on sharholders valuation. *thesis for the degree of Doctor of Philosophy*. Faculty of Law, UK: university of Sounthampton.